

رئيس «جهاز الأداء» يدعو القائمين على مشروع «أمانة المجلس البلدي» إلى تلافي التأخير

6



الدقباسي: نتطلع لإعادة رسم الدوائر الانتخابية من خلال نظام عادل

أكد النائب علي الدقباسي أن «هناك من يتغذى على الخلافات في مجلس الأمة وبين النواب في وقت تعاني الأسرة الكثير من إستمرار أزمة السكن دون إيجاد الحلول»، مشيداً بـ «طرح المغردين حول المطالبه بإسقاط القروض» ورأى أن «التقاعد المبكر أهم إنجازات المجلس الحالي وهو ليس في مستوى طموحنا» وتابع: «نتطلع لإعادة رسم الدوائر الانتخابية من خلال نظام انتخابي عادل فالوضع الحالي لا يعبر عن الشارع الكويتي».

هاجمت ديوان الخدمة المدنية

صفاء الهاشم: بكل فخر أستطيع القول إنني مزدوجة.. كويتية وخليجية

شددت النائبة صفاء الهاشم على أن «ما يقوم به سمو الأمير من رفعة الكويت وتحركه في كل الاتهامات يجعلني أفخر بذلك وبكل فخر أستطيع القول إنني مزدوجة كويتية وخليجية» من جانب آخر، طالبت الهاشم الحكومة بفتح المجال أمام الشباب للعمل والدراسة في آن واحد، وقالت الهاشم: «أرفض وجود وكيل ديوان الخدمة المدنية بدر الحمد موضحة أن «الديوان لا يعتمد المقابلة الشخصية لطالبي العمل كي يختار الموظف تخصصه» وأضافت: «في اجتماع لجنة الإحلال البرلمانية ادعى الحمد إجراء مقابلات شخصية وعندما طلبنا منه سؤال الشباب عن رغباتهم رفض فخرجت من الاجتماع».

بجميع قطاعاتها وأجهزتها من قنصليات وسفارات وبعثات

السويط يقترح تكويت جميع الوظائف في وزارة الخارجية

أعلن النائب ثامر السويط عن تقديمه اقتراحاً برغبة لتكويت جميع الوظائف في وزارة الخارجية بجميع قطاعاتها وأجهزتها. ونص الاقتراح على ما يلي: «يصدر ديوان الخدمة المدنية القرار رقم (11) لسنة 2017، بشأن قواعد وإجراءات تكويت الوظائف الحكومية، والقاضي بالتنظيم للجهات الحكومية بتخفيض عدد الموظفين غير الكويتيين العاملين لديها سنوياً، وذلك للوصول بعد (5) سنوات بنسبة عدد الموظفين الكويتيين من إجمالي قوة العمالة لدى الجهة الحكومية إلى النسب المئوية المحددة قرين كل مجموعة من المجموعات الوظيفية المصنفة أو ما يقابلها من سميات وظيفية. وفي ظل تزايد أعداد المواطنين العاطلين عن العمل والمتقنين للوظيفة في الوقت الذي تحتفظ فيه الجهات الحكومية بالموظفين الوافدين تظهر الحاجة الماسة لتطبيق قرار التكويت على مختلف الجهات الحكومية. وأخيراً كان من الملاحظ اعتماد وزارة الخارجية بشكل كبير على توظيف الوافدين في القنصليات والسفارات الكويتية في الخارج، رغم أن الوظائف والمهام في السلك الدبلوماسي خطيرة وحساسة ولا يمكن أن تكون متاحة للجميع بهذه الطريقة. لذا فإنني أقدم بالاقتراح برغبة التالي: «تكويت جميع الوظائف في وزارة الخارجية بجميع قطاعاتها وأجهزتها من قنصليات وسفارات والبعثات الدبلوماسية المختلفة».

بدلاً من الاستئجار

الحويلة يسأل وزير الأوقاف عن سبب عدم إنشاء الوزارة مباني خاصة بها

وجه النائب د. محمد الحويلة سؤالاً إلى وزير العدل وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية د. فهد العفاسي، عن سبب عدم إنشاء الوزارة مباني لها بدلاً من الاستئجار في المباني. ونص السؤال على ما يلي: «إن استمرار وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية باستئجار مباني خاصة بها لعدة سنوات حمل ميزانية الوزارة مبالغ ما يمكن حصره منها 2.3 مليون دينار كان من الممكن إنشاء مباني خاصة بهم بدلاً من الاستئجار في الاستئجار. لذا يرجى إجابتي وتزويدي بالآتي: - لماذا لم تطلب وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية إدراج اعتمادات مالية بميزانية الوزارة لإنشاء مباني لها بدلاً من الاستئجار في استئجار المباني؟ وما خطة الوزارة في هذا الشأن؟ وجه النائب د. محمد الحويلة سؤالاً إلى وزير المالية د. نايف الجحرف، قال في مقدمته: سبق للمهنية العامة للشباب أن طلب إدراج مشروع إنشاء مركز للشباب في ضاحية علي صباح السالم (أم الهيمان) في ميزانية الهيئة العامة للشباب للسنة المالية 2018/2019 لكن لم تعتمده وزارة المالية، لذا يرجى إجابتي وتزويدي بالآتي: 1 - ما أسباب عدم اعتماد وزارة المالية مشروع إنشاء مركز للشباب في ضاحية علي صباح السالم (أم الهيمان) في السنة المالية 2018/2019؟ 2 - هل سيعتمد هذا المشروع في السنة المالية المقبلة 2019/2020؟ إذا كانت الإجابة النفي فيرجى بيان الأسباب.

فهاد يسأل وزير المالية عن كادر جهاز المراقبين الماليين

وجه النائب عبدالله فهاد سؤالاً إلى وزير المالية د. نايف الجحرف قال في مقدمته ما يلي: «صدر القانون رقم (23) لسنة 2015 بإنشاء جهاز المراقبين الماليين، والذي يهدف إلى تحقيق الرقابة المسبقة الفعالة على الأداء المالي للدولة، وقد نص القانون في المادة (4) بأن «يكون للجهاز كادر خاص، يصدر به قرار من مجلس الوزراء ويحدد فيه جدول الدرجات والرواتب والبدلات والحوافز والمزايا التقديمية والعينية» وعلى إثر ذلك صدر قرار مجلس الوزراء رقم (1669) لسنة 2016 بشأن كادر الدرجات والرواتب والبدلات والحوافز والمزايا التقديمية والعينية لجهاز المراقبين الماليين، إلا أنه تبين أن هذا الكادر أقل من طموحات المراقبين الماليين، حيث لم يساو في المرتبات والبدلات والمزايا بين جهاز المراقبين الماليين والجهات الرقابية الأخرى (ديوان المحاسبة، والهيئة العامة لمكافحة الفساد، ووحدة التحريات المالية) مما ترتب عليه ضرر نفسي ومعنوي كبير على المراقبين الماليين، كذلك فإن في عدم المساواة مخالفة للمادة (7) من دستور الكويت والتي نصت على أن (العدل والحرية والمساواة دعائم المجتمع) بالإضافة إلى ما وقع على العاملين في الجهاز من ضرر إداري ومالي من قرارات تنظيمية أخرى ومنها قرار رئيس الجهاز رقم (53) لسنة 2017 بشأن قواعد ونظم تسكين العاملين في جهاز المراقبين الماليين.

1 - ما أسباب إصدار مجلس الوزراء كادراً خاصاً لجهاز المراقبين الماليين أقل في رواتبه وبدلاته وحوافزه عن كادر الجهات الرقابية الأخرى (ديوان المحاسبة، والهيئة العامة لمكافحة الفساد، ووحدة التحريات المالية)؟ وهل يوجد توجه لدى مجلس الوزراء في تعديل كادر الجهاز؟

خلال الجلسة التكميلية المجلس أقر 8 اتفاقيات خارجية «الأمة» يوافق على التحقيق في خسائر مصفاة الزور المليارية



جانب من التصويت أمس

◆ النواب يعتبرون خطاب سمو الأمير في افتتاح دور الانعقاد خارطة طريق للسلطات الثلاث

◆ المجلس يوافق على تكليف ديوان المحاسبة بفحص عقود مشروع «الشقاي» ونذب العسكريين لمكاتب النواب

◆ الصالح: اذا تبين وجود اي اجراءات غير قانونية في نذب العسكريين لمكاتب النواب فسنصلحها

◆ الموافقة على اتفاقية إنشاء مركز الاعتماد الخليجي والاتفاق بين المنظمة الدولية للشرطة الجنائية «الإنتربول» وحكومة الكويت

◆ إقرار بروتوكول القضاء على الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ والتعاون مع تركيا في مجال تدريب الحرس الوطني

ربيع سكر

خلال الجلسة التكميلية لمجلس الأمة أمس وافق المجلس على 8 اتفاقيات خارجية، وتكليف ديوان المحاسبة بدراسة موضوع نذب العسكريين وتقديم تقرير للمجلس خلال 3 أشهر. كما وافق المجلس على طلب تكليف لجنة حماية الأموال العامة بالتحقيق في المخالفات وأوجه القصور المتعلقة بتصميم مصفاة الزور ومجمع البتر وكيموايات وتحديد المسؤول عن خلال شهرين بموجب 32 عضواً من أصل 39 عضواً من الحضور. وبناء على طلب نيابي مقدم له كلف المجلس ديوان المحاسبة بفحص سجلات وعقود مشروع الطاقة المتجددة في منطقة الشقاي بموافقة 35 عضواً من الحضور البالغ عددهم 39 عضواً.

كما بدأ المجلس في مناقشة الخطاب الأميري الذي افتتح به دور الانعقاد حيث تناول النواب قضايا تتعلق بالاهتمام بالشباب وتوجه الحكومة نحو عدد من القضايا الرئيسية.

والاتفاقيات التي وافق عليها المجلس هي كالتالي: -التقرير الخامس والعشرون عن مشروع قانون بالموافقة على اتفاقية إنشاء مركز الاعتماد الخليجي. -التقرير السادس والعشرون عن مشروع قانون بالموافقة على اتفاق بين المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) وحكومة دولة الكويت بشأن الاعتراف بوثيقة سفر الإنتربول.

-التقرير السابع والعشرون عن مشروع قانون بالموافقة على بروتوكول التعاون بين حكومة دولة الكويت وحكومة جمهورية الجبل في مجال التعليم والتدريب لأفراد الحرس الوطني في دولة الكويت والقيادة العامة لقوات الجندرا بمو وزارة الداخلية في الجمهورية التركية.

-التقرير الثامن والعشرون عن مشروع قانون بالموافقة على الوثائق الختامية للمؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية جنيف 2015 (WRC-15).

-التقرير التاسع والعشرون عن مشروع قانون بالموافقة على بروتوكول تعاون بين حكومة دولة الكويت وحكومة الجمهورية العربية التركية في مجال التعليم والتدريب لأفراد الحرس الوطني في دولة الكويت والقيادة العامة لقوات الجندرا بمو وزارة الداخلية في الجمهورية التركية.

-التقرير الثاني والثلاثون عن مشروع قانون بالموافقة على انضمام دولة الكويت للنظام الأساسي لمعهد الدول الإسلامية للمواصفات والمقاييس (سميك).

-التقرير الثاني عن مشروع قانون بالموافقة على اتفاقية التعاون التجاري بين دولة الكويت وحكومة تركمانستان.

وفي تفاصيل باقي قرارات المجلس، وافق مجلس الأمة خلال جلسته التكميلية على طلب تكليف لجنة حماية الأموال العامة بالتحقيق في المخالفات وأوجه القصور المتعلقة بتصميم مصفاة الزور ومجمع البتر وكيموايات وتحديد المسؤول عن خلال شهرين بموجب 32 عضواً من أصل 39 عضواً من الحضور.

وفي مستهل المناقشة طلبت الحكومة ممثلة في نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح تأجيل النقاش.

وقدم نواب طلباً بتكليف لجنة حماية الأموال العامة بالتحقيق لأنها هي المعنية بتلك القضية لتنتهي المناقشة إلى موافقة المجلس على الطلب النيابي.

كما وافق المجلس على تكليف ديوان المحاسبة بفحص سجلات وعقود مشروع الطاقة المتجددة في منطقة الشقاي بموافقة 35 عضواً من الحضور البالغ عددهم 39 عضواً.



جانب آخر من الجلسة



قاعة عبدالله السالم

ولدى أعضاء مجلس الأمة، ومدى توافقه مع أحكام القوانين، لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه وتبادل الرأي بسنده.

وأوضح النواب خلال المناقشة أن هناك نحو 560 فرداً من ضباط وعسكريين منتدبين وأن النائب الأول لرئيس الوزراء وزير الدفاع قد ألغى نذبهم ويجب أن يعودوا إلى أمكتهم.

وأشاروا إلى أن النذب والغرز والاستعارة تعتبر النفاق على القانون ولا يغفل أن تستمر مدة النذب 15 عاماً مع استمرارية بعض النواب.

وأكد النواب أنه لا يجوز للعسكريين وغيرهم أن يحصلوا على رواتب من دون عمل حيث بلغت تكلفة عمليات الفرز والنذب 13 مليون دينار. ورأى عدد من النواب أنه لا توجد مشكلة في نذب العسكريين مطالبين بمساواتهم بالمندبين في هذا الأمر

وأبدى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح عدم ممانعة الحكومة بالتعامل مع هذا الطلب حرصاً منها على الشفافية ومكافحة الفساد.

ووافق مجلس الأمة في جلسته على تكليف ديوان المحاسبة بدراسة موضوع نذب وفرز العسكريين للعمل لدى أعضاء مجلس الأمة وتقديم تقرير للمجلس خلال 3 أشهر.

وقال نائب رئيس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح إن الحكومة وافقت على طلب تكليف ديوان المحاسبة وإذا تبين وجود أي إجراءات غير قانونية فسنصلحها مشيراً إلى أن العسكريين لا تشملهم قرارات الخدمة المدنية.

وكان مجلس الأمة قد وافق في جلسته التكميلية نظر طلب المناقشة المقدم من بعض الأعضاء بشأن دواعي وأسباب نذب مجموعة من العسكريين للعمل